المرأة بين الإسلام والغرب
الشبهات، المواجهة والتحديات

د. عبده مختار موسى

أستاذ مشارك في العلوم السياسية

بجامعة امدرمان الإسلامية – السودان

= مجلة (**وحدة الأمة**)، مجلة علمية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا، العددان (1) و (2)، المجلد السادس، السنة السادسة، 2011.

(ملخص)

أصبح موضوع المرأة من الموضوعات المثيرة للجدل في العصر الراهن، بل أصبح من أدبيات العولمة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ولكن موضوع المرأة كان أيضاً ولم يزل أحد الموضوعات التي من خلالها ينتقد الغرب العلماني الإسلام من خلال نقده لوضع المرأة في الإسلام باستخدام عدة مداخل مثل تعدد الزوجات في الإسلام، والخفاض، وضرب الزوجة، وغيرها باعتبار كل ذلك اضطهاد للمرأة وانتهاك لحقوقها. يهدف الغرب من كل ذلك إلى إيهام المرأة المسلمة بأنها مضطهدة وأن الحضارة الغربية فيها تحقيق لإنسانيتها وتحريرها من القيود التي يفرضها عليها مجتمعها.

يحاول هذا البحث دحض مزاعم الغرب من ناحية، ويثبت أن المرأة مضطهدة في الغرب بينما كرمها الإسلام. ينبه البحث إلى أن الغرب يسعى إلى تشويه متعمد لوضع المرأة في الإسلام بإساءة تفسير الآيات والأحاديث الشريفة – وهو أحد مناهج الاستشراق – وكذلك يتعرض لتشريعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها مثل مؤتمر بكين (1995) واتفاقية سيداو ومفهوم الجندرة وسوء فهم المساواة بين المرأة والرجل دون النظر لطبيعة كل منهما ودون اعتبار للاختلافات البيولوجية.

ويشيرالبحث للتحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في عصر العولمة إذ أصبحت المرأة مستهدفة لأنها تمثل مركز الأسرة المسلمة ومن ثم في تشكل عصب المجتمع المسلم. وينبه البحث إلى المخاطر التي تواجه المرأة المسلمة والأسرة المسلمة في المجتمع المعاصر ليس من الخارج بل من بعض التيارات في الداخل.

Woman between Islam and the West
Debates and Challenges

By/ Dr. Abdu Mukhtar Musa
Associate Professor of political science
The Islamic University of Omdurman

Abstract

The status of woman has become one of the most controversial issues nowadays. It has become part and parcel of the literature that characterizes the trend of globalism – which includes such issues as democracy, rational governance and human rights.

The issue was, and is still, one of the questions through which the secular West criticizes Islam by misinterpreting several concepts and practices in Islam and Muslim societies such as polygamy, half testimony of woman, half the male's share in inheritance, lashing of wife and circumcision. They (the western writers) highlight these practices as some sort of persecution and violation of her rights. By raising such doubts (*shubuhat*) and issues against Islam the West aims at deluding the Muslim women that the Western culture guarantees her rights and freedom.

This article attempts to refute these Western allegations, and tries to prove how woman is humiliated, degraded and dehumanized in the West. The article draws attention to the fact that the West always tries to deliberately distort the position of woman in Islam by misinterpreting Quran and *Hadith* which is a methodology of Orientalism. It also reviews the UN legislations and conferences on women such as the Beijing Conference (1995), CEDAW, Gender concept, misunderstanding of equality between man and woman regardless to the natural and biological differences between the two sides.

The article concludes by outlining the challenges facing the Muslim family in contemporary world where under globalization Muslim woman has become a major target for the West since she represents the centre of Muslim society. The paper urges the Muslim societies to be aware of the menace facing the Muslim women not only from outside but also from the domestic secular elements.

المرأة بين الإسلام والغرب:
الشبهات، المواجهة والتحديات

د. عبده مختار موسى
أستاذ مشارك في العلوم السياسية
جامعة امدرمان الإسلامية – السودان

مقدمـة:

الحديث عن وضع المرأة في المجتمع من القضايا الحساسة و المعقدة.. وقد ربط العلمانيون بين وضع المرأة ودرجة التحضر – حسب فهمهم للحضارة. وربط الغرب، بصورة عامة، بين وضع المرأة والتقدم. وجعل من قضية حرية المرأة وتحررها من القيم الموروثة أو التقليدية دليلاً على الحداثة ومظهراً من مظاهر الحضارة والرقي.

يعتقد العلمانيون أنه كلما تحررت المرأة من سلطة الأسرة ووصاية الأب والأخ، انطلقت في رحاب الحرية والتقدم، وتمتعت بحقوقها الإنسانية كاملة. وربط الغربيون بين الزى التقليدي المحتشم وفهمهم للتخلف. فأوهموا المرأة بأنها كلما لبست الأزياء الحديثة – القصيرة – وأرسلت شعرها وأبرزت مفاتنها وكشفت ساقيها، فهي امرأة راقية ومتحضرة!!

بهذه المفاهيم، وبهذا البريق الزائف للمدنية الغربية والحضارة المادية استطاع الغرب أن يؤثر في معظم نساء العالم – مظهراً وسلوكاً – حتى في الدول الإسلامية التي حادت عن الالتزام في تطبيق الشريعة الإسلامية.

تتمتع المرأة بدرجة عالية من القابلية على التأثير والتأثر. فهي بحكم طبيعتها البيولوجية وتركيبها النفسي مرهفة وعاطفية وذات شفافية، وبالتالي يمكن من جهة استمالتها والتأثير عليها، ومن جهة أخرى يمكنها أن توظف عاطفتها لاستمالة الرجل والتأثير عليه. وبالتالي يمكن النظر إلى المرأة باعتبارها عنصراً ديناميكياً في عملية التغيير الاجتماعي. وهنا مكمن الخطر، لأن هذا التغيير إن كان سلبياً فإنه سوف يؤثر على المجتمع لأن المرأة هي التي تنشئ الأطفال وتصنع الأجيال. لذلك كانت المرأة دائماً أحد وسائط التغيير ومدخل للثورات الاجتماعية..

ولذلك نلاحظ أن التيارات السياسية المعاصرة قد خصصت جزءاً من مبادئها أو شعاراتها لتكييف وضع المرأة. واعتقد بعضهم أنه كلما كان للمرأة مكانة بارزة واهتمام كبير (حريةً وتحرراً) في أيديولوجيا

(مذهب) أو فكر معين، أكتسب ذلك الفكر سمة التقدمية والعصرية. وقد حاولت كثيرُ ٌ من التيارات الفكرية والسياسية استقطاب المرأة بشعارات جوفاء لأسباب سياسية: منها الحصول على أصوات أعلى في الانتخابات.

غير أن الواقع قد كشف عن تدهور حقيقي لوضع المرأة في العالم. أما الإسلام فقد هيأ المرأة لكي تضطلع بدورٍ مقدّر في حياة البشرية وذلك بأن أثبت لها كرامتها، وكفل لها حقوقها الإنسانية، وحفظ لها قيمتها في المجتمع، ودعا إلى احترامها وتقديرها وأكد على دورها في المجتمع كما جاء في القرآن الكريم في الآية وفي الأحاديث النبوية الشريفة.

ولكي تتضح لنا الصورة المثلى للمرأة في الإسلام مقارنة بوضعها في الغرب لا بد لنا من تناول وضع المرأة في العالم، و نظرة الغرب اللاديني للمرأة، ومحاولات تكييفها عبر منظومة الأمم المتحدة.

المبحث الأول:

المرأة في الحضارات القديمة وقبل الإسلام

تستلزم دراسة وضع المرأة في الإسلام الإشارة إلى العلاقات الثقافية والحضارية السائدة في العالم اليوم. ذلك لأن وقائع التاريخ تؤكد أن الغرب وبعد عدة قرون خلت ظل وما فتيء يسعى إلى فرض ثقافته علي الدول والمجتمعات الأخرى (غير الغربية) ، ويحاول إدماجها في ثقافته . وعندما تذوب الثقافات الأخرى في ثقافة الغرب، فإن أصحاب تلك الثقافات من الأرجح أن يكونوا أكثر استعدادا لتقبل نمط الثقافة الغربية .

والثقافة بما تشمل عليه من قيم وأنماط سلوك ومواقف ذهنية ووجدانية تحدد موقف الرجل تجاه المرأة وموقعها في المجتمع. وهذا الرجل الذي يتشرب بالثقافة الغربية ويتمثّلها في مواقفه وسلوكه، يستطيع أن يتقبّل النظرة الجديدة للمرأة. إذن الحديث عن وضع المرأة في المجتمع هو حديث عن الثقافات والحضارات والأديان السائدة في المجتمعات.

كل الحضارات القديمة اعتبرت المرأة ضعيفة من حيث التكوين أو الطبيعة ومن حيث الاستعداد والكفاءة. وقد خضعت الأنثى لأنواع كثيرة من الظلم القاسي. فمثلاً ترى الحضارة الإغريقية القديمة المرأة خاملة وغير مؤهلة لأي عمل فكري أو جسدي. وقديماً قال سقراط: (إن النساء أكبر مصدر للخيانة والرذيلة والانحطاط في العالم). وفي مقام آخر قال: (إن المرأة مثل الشجرة السامة جميلة ولكن عندما تأكل منها الطيور تموت في الحال) . وفي الحضارة اليونانية كانت المرأة هي رمز للمتعة

الحِسية. وفي اليوتوبيا جعل (أفلاطون) المرأة (ملكية عامة للجميع). وفي الحضارة الرومانية القديمة كانت النساء يمتلكهن الرجال ومن حق الرجال بيعهن وشراؤهن ..[1]

وعلى الرغم من أن الحضارة البابلية أعطت المرأة حق التملك إلا أنها كانت تقتل أية امرأة تهمل في واجباتها الأسرية والزوجية.

واعتبرت الشريعة المانوية في الهند المرأة تابعة للرجل في كل شيء فلم تعترف لها بشخصية متميزة عنه ، ووجب عليها أن تحرق مع زوجها في موقد واحد إذا مات قبلها. وقد استمرت هذه العادة حتى أواخر القرن السابع عشر الميلادي. وفي العهد الروماني اعتبر أحد مجامع روما أن المرأة حيوان نجس وأحبولة الشيطان. (وأعتبر اليهود أن المرأة هي التي سببت غواية (آدم) وأدت إلى خروجه من الجنة، فهي سبب شقاء البشرية وباب الشيطان.[2]

وفي إنجلترا كانت المرأة تُباع وتُشترى حتى القرن الحادي عشر ، وكان يحق للرجل أن يُقرِض زوجته لآخرين لفترة زمنية معينة . وكان من حق النبلاء وملاك الأراضي أن يستعيروا زوجات الفلاحين لمدة 24 ساعة . كما أصدر البرلمان الاسكتلندي مرسوماً حرم فيه على المرأة حق الامتلاك وحق السلطة . وفي عهد الملك هنري السابع أصدر البرلمان مرسوماً حرّم على النساء تلاوة الكتاب المقدس . وحتى تحت ظل الثورة الفرنسية (1789) التي رفعت شعار (الأخوة والحرية والمساواة)، بقيت المرأة في مركز أدنى من الرجل. وحتى البرلمان الفرنسي لم يقرر منح المرأة الحق في فتح حساب لها في البنوك والتوقيع على الشيكات والسندات إلا في تاريخ قريب (1943) .[3]

وكان العرب في الجاهلية (قبل الإسلام) يدفنون بناتهم أحياءً : ((وإذا الموؤدة سئلت. بأي ذنب قتلت))[4] وكان هناك زواج التبادل وزواج المتعة وزواج السر. وقبل مجيء الإسلام لم يكن للمرأة قيمة ((وإذا بُشِر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشِر به ، أيمسكه علي هون أم يدسه في التراب، ألا ساء ما يحكمون)).[5]

إن فلاسفة اليونان لم ينصفوا المرأة ولا أعزّوا جانبها ولا أعلوا مكانها بل إن تاريخ أولئك الفلاسفة ملطخ موغل في الشذوذ والإسفاف، وليس يعنيهم في انطلاق الشهوة أن تنحرف أو تستقيم. وتاريخ الرومان ليس أشرف من تاريخ اليونان ونزوات القياصرة لا تعرف حدود وإمتلاء القصور بالنساء أمر مألوف، سواء كنّ إماء أو حرائر.[6]

وقد حاولت النصرانية أن تكبح هذه الغرائز الجامحة بالرهبانية الصارمة، فتطرفت في الطرف الأخر فظُلمت المرأة من حقها الشرعي في المتعة الحلال والذرية التي تعد من نِعم الله على الإنسان وهو يحمل رسالة في الحياة فيحفظ النوع بالتناسل، لأنه أُستخلِف في الأرض لإعمارها. وتشير الملامح الاجتماعية إلى أن المرأة عند عرب الجاهلية القدماء لم تكن في الواقع قد تمتعت بمكانة اجتماعية غالبة فحسب، بل كانت أيضاً مهانة جسدياً وإنسانياً. وكانت أشكال الملكية وأنماط الإنتاج التي سادت آنذاك قد حولت المرأة إلى تابع ملحق لملكية الرجل وسلطته. كما أن هذه الملامح الاجتماعية بيّنت لنا أيضاً، اختلاف موقع المرأة من مرحلة إلى أخرى، وتفاوت حريتها في التصرف بجسدها، واحترامها والاعتراف بحقوقها، وانتقال الإرث عن طريقها، وانتساب الأطفال – في بعض القبائل – في خط الأم (Maternal) وارتفاع مكانة الخال ودوره في العائلة.[7]

لقد بقيت وضعية المرأة ومكانتها الاجتماعية في الجزيرة العربية متدنية حتى ظهور الإسلام، حين أخذت المرأة فيه مكانة اجتماعية محترمة. فالإسلام كدين سماوي وحركة اجتماعية متقدمة في آنٍ واحد كان في جملة أهدافه – إلى جانب مبدأ التوحيد والنبوة – القضاء على التقاليد والعادات الاجتماعية المشينة التي سادت في الجاهلية والتي ارتبطت بعبادة الأوثان والشرك والعصبية القبلية وكذلك نشر العدالة والمساواة بين الناس لتخفيف الفوارق الاجتماعية بينهم والقضاء على الفقر والجهل وإعطاء المرأة حقوقها.[8]

المبحث الثاني:

شبهات حول وضع المرأة في الإسلام :-

إن أهم سلاح في أيدي أعداء الإسلام هو المرأة . وقد استخدموها عنصرا في الهجوم المتجدد ضد المبادئ الإسلامية. والهدف من استغلال قضايا المرأة للتشهير بالإسلام هو " إحداث خلخلة في المجتمع باعتبار أن المرأة تمثل نصفه ، فإذا أحست أنها مظلومة فان إحساسها هذا يجعلها تنظر إلى الإسلام نظرة غير منصفة " .[9] كما حاول الغربيون – في إطار سعيهم لنشر ثقافتهم وفكرهم – النيل من الإسلام، فعمدوا إلى هدم المجتمعات المسلمة بتشويه صورة وضع المرأة فيها . فوصفوها بالدونية والتبعية للرجل. كما أشاعوا بأن الإسلام قد سلب المرأة حقوقها وأقصاها عن المشاركة في الحياة العامة.

وقد اتخذ الغرب لذلك مداخل متعددة:

أولاً: إضطهاد المرأة: من المداخل التي يتخذها الغرب للهجوم على الإسلام هو قولهم أن المرأة مضطهدة في الإسلام وأنها تُعامل بأسلوب لا إنساني تحت مظلة الإسلام . غير أن الدين الإسلامي يقوم على مبدأ العدالة والتوازن فيما يلي المرأة والرجل . فتستوي المرأة في مبدأ الإنسانية ووحدة الخلق من نفس واحدة وتستوي معه حيال مسؤولية الاستخلاف في الأرض والمحاسبة عليها ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر...)).[10] وهنالك الكثير من الشواهد التي تؤكد عدالة الإسلام وإنصافه للمرأة.

ثانياً: مدخل تعدد الزوجات: وفي هذا يقول الفقهاء أن الأصل ليس هو التعدد لأن التعدد مشروط بالعدل ((فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خِفتم ألا تعدلوا فواحدة)) والعدل في هذه الحالة يصعب تحقيقه ((... ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ...))[11] وهذه العدالة المستحيلة هي العدالة النفسية والعاطفية .

وموضوع التعدد هو من الموضوعات التي اختلطت على المرأة المسلمة بسبب ما أثاره الحاقدون الذين يحرفون الكلم ولا يعترفون بحقائق الدين التي أباحت التعدد تقديرا لطبيعة النفس الإنسانية وقيدته بشروط العدالة مؤكدة على صعوبة تحقيقها تحذيرا من الوقوع في المحظور.

ولا يفهم هؤلاء أن مبدأ تعدد الزوجات يعتبر من الناحية الواقعية في صالح المرأة .. فخير للمرأة أن تكون زوجة ثانية أو ثالثة على أن تعيش حياة الوحدة والجفاف والضياع والقلق.. وخير للمجتمع كله أن يكون هناك تعدد زوجات شرعي وعلني من أن تتعدد العشيقات للرجل ، ويكثر الزنا والعهر وينهار المجتمع كله. [12]

وهناك مغزى واضح من إباحة الإسلام للتعدد وهذه حكمة تجلت في ما نراه اليوم من تضاعف عدد النساء ، مقارنة بعدد الرجال في العالم حيث أن معدل الوفيات بين الذكور أكثر منه بين الإناث وذلك بسبب أن الرجال أكثر عُرضة لحوادث القتل كما في الحروب وحوادث المرور وإصابات العمل التي يتعرض لها العاملون في المجال الميكانيكي والكهربائي والكيمائي أو المناجم وغيرها من الكوارث القاتلة.

كما أن الرجل قد يكون جامح الشهوة "لا تستطيع امرأة واحدة أن تشبع غريزته الجنسية مما قد يدفعه للزنا ويستشري الفساد – في المجتمع ويكثر الأبناء غير الشرعيين وغيرها من المساوئ."[12] ويجدر أن نشير هنا إلى أن هذا الرأي الأخير هو رأي لامرأة وهي الكاتبة المصرية أسماء أبو بكر في كتابها بعنوان "زوجة واحدة هل تكفي؟".

إن تعدد الزوجات لم يأت به الإسلام – ابتداءً – فقد كان موجوداً في الشرق قبل الإسلام. فقد أباحته المعتقدات عند الشعوب الشرقية، كما أننا لا نجد نصاً في الدين المسيحي يحرم ذلك. " إذن قام الإسلام بضبط وتقنين أنماط تعدد الزوجات التي كانت سائدة لعدة قرون قبل نزول القرآن الكريم، حيث كان رجل واحد يستطيع أن يتزوج مائة امرأة ويجعل لهن دار حريم"[13]. وفي هذا الضبط الإسلامي لتعدد الزوجات إنصاف للمرأة في الإسلام لا يضاهيه في ذلك أي دين أو نظام آخر. وحتى اليوم لا يزال الملوك وزعماء القبائل في بعض مناطق إفريقيا يتزوجون بعدد غير محدود من النساء.

ثالثاً: **الخفاض الفرعوني:** وفي انتقادهم لهذه العادة نجد أن الغربيين والعرب العلمانيين يشيرون إلى السودان وصعيد مصر كنموذج لهذا النوع من الخفاض (ختان الإناث) الذي وصفته الكاتبة المصرية الدكتورة نوال السعداوي بأنه "عملية وحشية" تمارس ضد المرأة وتسبب لها الأذى الجسدي والنفسي وتقلل من متعتها الجنسية.[14] ولكن الحقيقة هي أن الدين الإسلامي ليس له علاقة بهذا الخفاض الفرعوني والذي يتضح من تسميته أنه فرعوني الأصل. ولقد واجه هذا النوع من الخفاض هجوماً عنيفاً في السودان منذ الأربعينات من القرن العشرين. وبازدياد التوعية الاجتماعية والوعي الديني بدأت هذه العادة تزول تدريجياً. ومنذ بداية التسعينات أقنعت حكومة السودان القابلات بعدم ممارسة هذا النوع من الخفاض، والالتزام بخفاض السنة (وهو عبارة عن قطع جزء صغير من البظر تفاديا لحدوث مضاعفات في الأعضاء التناسلية للمرأة) ولقد وجدت دعوة الحكومة استجابة كبيرة من القابلات والنساء.[15]

رابعاً: ضرب الزوجة: جعل الإسلام ضرب الزوجة جائزاً عند الضرورة ولكن اشترط ألا يكون ضرباً مبرحاً مؤذياً. والأصل في الإسلام هو حسن المعاملة وليس الضرب. وضرب الزوجة مربوط بأشياء محددة في القرآن الكريم مثل النشوز: ((اللاتي تخافون نشوزهنّ فعظوهنَّ واهجروهن في المضاجع واضربوهن، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ...)). [16]

ونشوز الزوجة هو " عصيان الزوج وعدم طاعته أو امتناعها عن فراشه أو خروجها من بيته بغير إذنه.[17] والذين يتحدثون عن ضرب الرجل للمرأة في الإسلام ينسون أن " ضرب النساء حسب الخلافات العائلية المتفشية في المجتمعات الغربية أمر اعتيادي. "[18]

خامساً: قولهم بعدم مساواة الإسلام بين المرأة والرجل في ((الميراث)) وفي ((الشهادة))!! وحقيقة الأمر أن الإسلام إذ لم يساو بين الذكر والأنثى في الميراث فإنما جعل نصيب الذكر

مثل ((حظ الأنثيين)) لاعتبارات اقتصادية واجتماعية ترتبط ((بالإنفاق وبواجب ومسئولية الرجل في إعالة ورعاية الأسرة)). فاللامساواة في (الواجبات) تقتضي اللامساواة في (الحقوق). وبينما يؤكد الإسلام أصالة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الإنسانية في معادلة تحفظ للطرفين حقوقهما، نجد أن الفكر الغربي العلماني بصورة عامة يريد المساواة: المعنى المطلق دونما اعتبار لاختلاف في طبيعة تكوين المرأة والرجل، أي الاختلاف البيولوجي والطبيعي بين المرأة والرجل. والمساواة في هذا المعنى فيها ظلم للمرأة وتخل بمبدأ العدالة الرامي لتحقيق الحقوق الإنسانية. ويوضح فقهاء الإسلام المعاني الإسلامية السامية في هذه المساواة وضرورة التفريق ما بين المساواة والتطابق في هذا السياق .. ويقول الفقهاء أن للإسلام في مجال الحقوق الأسرية للمرأة والرجل فلسفة خاصة تختلف عما كان سائداً في قبل أربعة عشر قرناً وعما هو سائد في العالم الآن . إن الإسلام لا يرى أن للمرأة والرجل في جميع المجالات نوعاً واحداً من الحقوق، ولا نوعاً واحداً من الواجبات. فهناك ما هو خاص بالمرأة وما هو خاص بالرجل حفظاً للعدالة الدقيقة في تحديد المهام والتكاليف وفق الإعداد الطبيعي والوضع والقدرات. ففي بعض الحالات نجد وضعاً متشابهاً للمرأة والرجل. وفي مجالات أخرى نجد وضعاً مختلفاً " إن الإسلام يقر المساواة بين حقوق المرأة والرجل ولكنه لا يقر تشابه هذه الحقوق .. ويقول الفقهاء هنا: لا للتشابه، نعم للمساواة حيث أن الغرب يسعى لمساواة المرأة بالرجل في القوانين والأنظمة والحقوق والواجبات مع تجاهل الاختلافات الغريزية والطبيعية بينهما. وهذا هو اختلاف الإسلام عن الغرب حيث يسعى الإسلام للعدل وليس مطلق المساواة وأن الغرب وضع اسماً جميلاً لفرضية خاطئة." [19]

سادساً: الاختلاط وخروج المرأة للعمل: أباح الإسلام للمرأة المشاركة في الحياة العامة للمجتمع . فقد بايعت الرسول صلى الله عليه وسلم وشاركت في الشورى " فلم تكن المرأة في تاريخ الإسلام محصورة في البيت لا تبرحه ولا تتحدث مع الرجال ولا تحضر مجالسهم ولم تكن ممنوعة من مزاولة العمل المناسب لها عند الحاجة. "[20] (وكانت النساء يؤدين الصلاة مع جماعة المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كما كنَّ يخرجن لصلاة العيدين ويشاركن الرجال في التكبير وكنَّ يخرجن مع الجيش في الحرب .

ويقول شيخ الأزهر الراحل (جاد الحق علي جاد الحق): "أن الإسلام أباح الاختلاط غير المحرَّم وفي المجالس التي تفيد والتي لا تؤدي إلى المفاسد والضلال، فالزيارات واللقاءات العائلية الملتزمة لا شيء فيها، والمحظور أن تتخذ هذه اللقاءات وسيلة لدخول

الرجال والشباب بيوت الغير دون استئذان أو في غيبة الأزواج منعاً للخلوة غير المشروعة ..."[21]

كما فرَّق العلماء بين عمل الزوجة الذي يؤدي إلى هضم أو انتقاص حق الزوج أو الإضرار به، وبين العمل الذي لا ضرر فيه. فمنعوا الأول وأجازوا الثاني.[22]

ونحن في السودان حسب أوضاعنا الاقتصادية كدولة فقيرة نجد هنالك العديد من الأسر تعولها امرأة، إما بسبب وفاة الأب أو عجزه ، فهل في هذه الحالة تمنع المرأة من العمل من أجل الكسب الحلال وتوفير العيش الكريم؟ أليس في خروجها للعمل (محتشمة) لتربية أبنائها خير لها من أن تبيع شرفها تحت ضغط الحاجة؟

أما بالنسبة للمشاكل الاجتماعية المستجدة "فلم يرفض الإسلام مثلا تنظيم النسل والتخطيط العائلي وإنما حرم الإجهاض مثلما حرم الفاحشة والزنى على الرجل والمرأة".

سابعاً: تولي المرأة القضاء: حيث اختلف الفقهاء حولها: فبينما يقول بعضهم بجواز توليها منصب القضاء يذهب آخرون لعدم جواز ذلك.[23]

ذهب شيخ الأزهر السابق (د. جاد الحق) إلى عدم جواز تولي المرأة القضاء لطبيعة القضاء الخاصة ولطبيعة المرأة الخاصة، فاستعدادها الفكري والفطري والاجتماعي والنفسي يحول دون قدرتها على تحمل أعباء الولايات العامة ومنها القضاء. بينما يقول الشيخ د. حسن عبد الله الترابي المفكر الإسلامي في السودان: " لا يوجد ما يمنع المرأة من ممارسة القضاء ولا يوجد في القرآن الكريم ولا الأحاديث النبوية الشريفة نص يمنع ذلك ولقد اختلفت وجهات نظر الفقهاء بشأن هذه المسألة والشك يجب أن يفسر لصالح المرأة ويمكنها بذلك من ممارسة المهنة في السودان. والواقع في السودان أكد نجاح المرأة في هذا المجال."[24]

إن الكتَّاب الغربيين والعلمانيين العرب وتلامذة المستشرقين يسعون إلى خلق ثغرات يدخلون من خلالها إلى عقول المسلمين وفق استراتيجية زرع الشك في نفوس المسلمين تجاه دينهم وتصويره بأنه دين رجعي يعيق حركة البشرية نحو التقدم وأنه دين يتناقض مع ظروف عصر التكنولوجيا وأنه يعطل نصف المجتمع بتعطيله للمرأة من حيث انتقاص حقوقها ومنعها من العمل وبالتالي تعطيلها من الاسهام في التنمية والتغيير الاجتماعي – وغيرها من الاتهامات .. وتنطوي تلك الاستراتيجية على الدعوة إلى تحرير المرأة. وهي دعوة ظهرت في أوائل القرن العشرين في صور مختلفة وأساليب متعددة – فهناك الوضوح السافر في الدعوة إلى تحرير المرأة والخروج على تعاليم ربها من خلال الكتب المنشورة

على أوسع نطاق ككتاب قاسم أمين " تحرير المرأة " و " المرأة الجديدة " هذا علاوة على الدعوة المستمرة من القصص الأدبية والأفلام والمسلسلات.

إن الهجوم على المرأة المسلمة إنما هو هجوم على قيم الإسلام الذي أخرج المرأة من ذل وأسر الجاهلية إلى عز الإسلام. فالدعوة التحريرية دعوة في الواقع إلى إرجاعها إلى الذل والأسر من جديد ودعوة إلى تحويلها إلى دمية لمجرد المتعة على الطريقة التي يعرفها دعاة التحرر في (كان) و (هوليود) حيث مسارح الرذيلة وملاهي الفساد.. إن دعاة التحرر إنما يرمون إلى الإيقاع بالمرأة واستدراجها بعيدا عن قلعة العفة والفضيلة لتكون لعبة الرجل المفضلة كما يريدها أصحاب الفجور الذين لا أخلاق لهم ...)[25] إن موضوع المرأة هو من الموضوعات الحساسة والمعقدة ومن المداخل الأساسية للجدل الذي يقوده العلمانيون وأعداء الدين الإسلامي لتقوية حجتهم القائلة بأن، المرأة المسلمة مضطهدة، وإن الدين الإسلامي يضطهد الأقليات ويميز الإنسان على أساس الجنس (أو النوع) وبالتالي إن الدين الإسلامي لا إنساني ومتخلف وما إلى ذلك من مفردات يستخدمونها باستمرار وبتكرار مقصود حتى ترسخ في الرأي العام العالمي صورة مشوهة وسلبية عن المسلمين والإسلام.

غير أن الواقع الغربي يؤكد أن المرأة تعيش في دونية هناك وتدهور وضعها وتدني مركزها في الأسرة والمجتمع. لقد قام المجتمع الغربي – الذي يدعي الرقي والتقدم والتحضر – علي نقيض ما قام عليه المجتمع المسلم. فبينما قام المجتمع الإسلامي على أساس العفة والطهر وتقديس العرض والشرف واعتبار الزواج أساس المجتمع الصالح ، قام المجتمع الغربي على أساس السفاح والمخادعة والنظر إلى العِرض نظرة ازدراء وتحقير. [26]

والسبب في ذلك أن أوروبا المتحضرة جداً قد داست على دينها بقدميها بعد الصراع الذي حدث بين الدين والدولة هناك. وحينما قامت الثورة الصناعية فرضوا على المرأة أن تخرج للعمل بجانب الرجل، فخرجت لأن الرجل لا يريد التكفل بها والإنفاق عليها. واختلطت النساء بالرجال في فوضى، وترتب على ذلك أن ظهرت صورة جديدة للعلاقة بين الرجل والمرأة مثل علاقة الصداقة . وترتب عليها البغاء والزنى ، كما ترتب على ذلك أن أصبحت الرذيلة شيئاً معتاداً، بل هي القاعدة الذهبية، أما العفة فهي الاستثناء وتحولت الدعارة إلى مهنة منظمة استغلها اليهود والرأسماليون الذين تاجروا في كل شيء وفي أي شيء، حتى في أعراض النساء. "[27] ففي النصف الأول من تسعينات القرن العشرين مثلاً كان

هناك أكثر من 600000 حالة ولادة من سفاح في الولايات المتحدة الأمريكية منها 100000 حالة دون سن الرابعة عشر؛ و حوالي 80% من الأزواج يخونون زوجاتهم وقريباً من هذه النسبة زوجات يخنَّ أزواجهن، وراجت تجارة البغاء واللواط. وفي بريطانيا بلغت نسبة الطلاق 33% كما بلغ الأطفال الذين يفقدون رعاية الأبوين معاً 40% وزادت قضايا طلب الحضانة زيادة كبيرة.[28] بينما يهتم الإسلام بالأسرة ويحميها من التفكك بالترتيب لكل هذه الأمور وفق الشرع الذي نظم الطلاق والنفقة والرعاية وحقوق الوالدين وحقوق الأبناء.

إذن هذه هي المرأة في فكر وواقع الغرب. وهي بهذا الوضع لا يمكن أن تساهم في التحديث والتطور بل هي ضحية لتطور زائف وحضارة مادية مهترئة. وفي مقابل ذلك نريد من المرأة المسلمة اليوم أن تجهر بالحق وأن تدعو إلى الفضيلة وتحارب الرذيلة في المجتمع وأن تغرس في نفوس أبنائها الأخلاق الحميدة وتحثهم على الاستشهاد في سبيل الدين والوطن . وهي بهذا الفهم وبهذا الدور تساهم في التغيير الاجتماعي؛ وهو تغيير إيجابي ومنضبط يحافظ على قيم المجتمع وعقيدته ويحقق مقاصد الدين في مجتمع فاضل.

المبحث الثالث:

المرأة في تشريعات ومؤتمرات الأمم المتحدة :-

في المبحث الأول من هذا الفصل استعرض الكتاب بعض مظاهر الدونية المذِّلة التي عانتها المرأة في الحضارات العالمية القديمة، بينما كرَّم الإسلام المرأة ضمن الثورة الشاملة التي جاء بها في شتى مناحي الحياة. وأشرنا إلى أن الرجل الغربي عندما احتاج لجهود المرأة بعد الثورة الصناعية نادى بتحررها ثم قام باستغلالها وذلك في إطار الفلسفة المادية التي دفعت المرأة للتنازل عن شرفها وبيع جسدها وانتهت بها إلى الابتذال والضياع ودعارة الملاهي والبلاجات والفنادق.

ومع انهيار المرأة الأم انهارت القيم وتفكك المجتمع الغربي. لذلك يمكن النظر إلى التحديث الذي حدث في الغرب نتيجة للثورة التكنولوجية كتغيير سلبي – بلا أخلاق وبلا قيم

وبلا إنسانية .. وأصبحت المرأة ضحية للحضارة الغربية وهي في ذات الوقت صارت أداة – ضمن عوامل أخرى – للانحلال الاجتماعي.

أما في الجنوب الفقير، أو ما يُسمى بالعالم الثالث، فان المرأة هي ضحية الأوضاع التي خلفها الاستعمار، علاوة على تأثيرات الاستعمار الحديث وعمليات الاستلاب الثقافي. وهي ضحية للجهل والفقر ولنظام اقتصادي دولي غير عادل. وإزاء هذا الوضع المتردي الذي تعيشه المرأة في معظم أنحاء العالم تحركت منظمة الأمم المتحدة لإنقاذها. فأصدرت تشريعات ونظَّمت مؤتمرات عديدة عبر نصف قرن من الزمان.. تدخلت الأمم المتحدة لحماية المرأة لأنها تعيش وضعاً بائساً، وإن اختلفت أسباب بؤسها وتعاستها بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة فمثلاً أصبحت المرأة في كثير من مناطق العالم ضحية للحروب والصراعات فتحولت إلى لاجئة. وتقول إحدى نشرات الأمم المتحدة إن نصيب الأطفال الإناث أقل من الذكور من حيث فرص التعليم وكمية الغذاء والعناية الصحية وتقول إحدى نشرات منظمة الصحة العالمية (1995) أن سدس الوفيات وسط الأطفال الإناث في الهند وباكستان وبنغلاديش نتيجة للإهمال والتفرقة.[29]

ولا زالت النساء يشكلن ثلثى عدد الأميين في العالم. فمثلاً ارتفع عدد النساء الأميات من 543 مليون في عام 1970 إلى 597 مليون في عام 1985 . وأن المرأة تعمل أكثر من الرجل بمتوسط 14 ساعة في الأسبوع حسب الدراسات التي أجريت في آسيا وأفريقيا.

وعلى الرغم من زعم الغرب بأنه أعطى المرأة حقها في المساواة إلا أن الواقع يقول غير ذلك، حيث نجد في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لا زالت المرأة تحصل على 72% فقط من الأجر الذي يحصل عليه الرجل (لنفس العمل). وتقول إحدى النشرات الصادرة عن مكتب إحصاءات الأمم المتحدة في مارس 1995 أن مشاركة المرأة في العمل السياسي في العالم المتقدم قد انخفضت بنسبة كبيرة، أشارت النشرة إلى أن مشاركة النساء في السياسة في شرق أوروبا قد انخفض من 22% عام 1987 إلى 6.5% في عام 1993. وأن عدد النساء البرلمانيات في العالم انخفض من 12.5 في عام 1975 إلى 10.1% في عام 1993م .

وتقول نشرة الأمم المتحدة حول وضع المرأة في العالم – والتي صدرت بمناسبة انعقاد مؤتمر المرأة العالمي في بكين (4–15 سبتمبر 1995) – أن المرأة هي الأكثر تأثراً بالفقر لأن المرأة تعيش عمراً أطول من الرجل ولا تتلقى إلا دعماً قليلاً من الأسرة والأزواج

والآباء. وهذا الوضع – جزئياً – ناتج من الزيادة الكبيرة في هجرة الذكور إضافة إلى معدلات البطالة المتزايدة.

إن النساء يشكلنَّ 60% من سكان الريف الفقراء في العالم البالغ عدد هم بليون نسمة وإن الفقر المدقع مقرونا بالتمييز ضد المرأة يتسبب في وفاة الملايين من الفتيات والنساء اللائى تقدم بهنَّ العمر .. وتضيف نشرات الأمم المتحدة أن المرأة في كل أنحاء العالم تعاني من الاضطهاد والتعذيب والاغتصاب والذل مما دفع الأمم المتحدة إلى إعلان (إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة) وهي وثيقة ذات إلزام قانوني لكل دول العالم أن تحقق للمرأة المساواة الكاملة مع الرجل في كل المجالات.[30] وهذا يعني ضمناً أن المساواة التي تهدف لها الأمم المتحدة هي مساواة مطلقة دون اعتبار لاختلاف طبيعة المرأة عن الرجل وهي مساواة ليس فيها عدل كما سبقت الإشارة. وقد اعترضت الدول الإسلامية وبعض الدول المسيحية المحافظة على وثيقة مؤتمر بكين لتعارضها مع ما تنادي به الأديان، وخاصة الإسلام من صون للأسرة وتمايز بين الرجل والمرأة دون الإخلال بحقوق أيٍّ منهما.

لقد وصف بعض المراقبين (مؤتمر المرأة العالمي) في بكين عام 1995 بأنه "تعميم للنموذج الغربي للمرأة بكل ما وصلت إليه من تحرر واستقلالية وانفتاح"[31] لكن كانت نتيجة ذلك هو اختلال النظام الاجتماعي بعد أن اختل نظام الأسرة بفعل ذلك التحرر المطلق للمرأة وتجاهل الضوابط الاجتماعية والأخلاقية وإهمال تربية الأبناء، فظهرت الكثير من العلل الاجتماعية. وتبعا لهذا الانهيار زاد عدد النساء المنتحرات في أوروبا حيث بلغ في عام 1992 5.500 امرأة وبلغ عدد حالات الطلاق في العام نفسه 1.2 مليون حالة وعدد حالات الاغتصاب 109 ألف حالة ونسبة المواليد غير الشرعيين 27%، أي 1.1 مليون مولود، وعدد الجرائم 14,5 مليون جريمة من بينها 23.8 ألف جريمة ارتكبتها المرأة، وأرتفع عدد نزلاء السجون ليصل إلى 168% عما كان عليه في عام 1980 ، وارتفع عدد المصابين بمرض الإيدز حيث يتوقع تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أن يصل عدد الإصابات على مستوى العالم عام 2000 إلى (30–40) مليون شخص ثلثهم من النساء، وأن تبلغ – حينئذٍ – تكلفة معالجة هذا المرض 500 مليار دولار ومع ذلك نجد وثيقة مؤتمر بكين تكرس الحرية الجنسية وتطالب المرأة بالتربية والتوعية الجنسية للذكور والإناث في عمر مبكر، بدلاً عن أن تدعو إلى العفاف وتجتهد في محاربة الرذيلة.[32]

إن الوضع غير الإنساني وغير العادل الذي تعيشه المرأة في العالم جعل مسألة حقوق الإنسان شأناً عالمياً يتجاوز القوانين الداخلية ولم يعد موضوعاً داخلياً أو شأناً محلياً . ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/10 ازداد الاهتمام بحقوق الإنسان فنصت عليه الكثير من دول العالم في دساتيرها وقوانينها الوطنية. وفي سنة 1966 صدر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي بدأ تطبيقه في 1976/1/3. وتضمنت المادة الثالثة منه تعهد الدول الأطراف فيه بضمان مساواة الذكور والإناث في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في. ويعتبر إعلان إزالة التمييز ضد المرأة الذي أصدرته الأمم المتحدة في 1967/11/7 وهو المعروف اختصاراً بـ (سيداو :CEDAW):

The Convention on the Elimination of Discrimination Against Women) من أهم الصكوك الدولية التي تضمنت مبادئ أساسية وتدابير لكفالة تمتع المرأة بحقوقها المدنية والسياسية في مساواة تامة مع الرجل وتشمل تلك الحقوق :-

1- حقها في التصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة.
2- حقها في التصويت في جميع الاستفتاءات العامة.
3- حقها في تقلد المناصب العامة ومباشرة جميع الوظائف.

وقد تضمن الإعلان ضمان حق التملك وإدارة الممتلكات للمرأة - (وهي حقوق تتمتع بها كاملة في السودان). وتم تعزيز هذه الإعلان بمؤتمر أممي آخر في عام 1979م وأُضيفت إلى ذلك الإعلان مواد أخرى منها: 4- القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة على جميع أشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم. 5- تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية. 6- أن يكون للمرأة نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وبشعور في المسؤولية عدد أطفالها والفترة بين إنجاب طفل وآخر. 7- كذلك تمنح المرأة نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم. وقد تم تنشيط هذه الاتفاقية مؤخراً ضمن أدبيات العولمة في الألفية الثالثة. ومن الواضح أن الأمم المتحدة قد تبنت سياسة مبدئية ثابتة تضمنت الاعتراف بحقوق المرأة وعدم التمييز بينها وبين الرجل. ومبعث هذا الاهتمام يرجع إلى الاعتراف بطاقات المرأة

وقابليتها لتحمل المسؤولية وقدرتنها على الإبداع ومواجهة الظروف الصعبة والطارئة على المستوى الوطني في الأسرة والمجتمع وحقل العمل . وعلى المستوى القومي والعالمي." [33]

ومنذ وقت مبكر أنشأت الأمم المتحدة لجنة المرأة سنة 1946 وازداد الاهتمام بأمر المرأة داخل الأمم المتحدة فأصبحت هناك خمسة أجهزة تعالج قضايا المرأة وهي :-

أ- لجنة مركز المرأة.

ب-اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ج- شعبة النهوض بالمرأة.

د- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

هـ - المعهد الدولي للبحوث والتدريب للنهوض بالمرأة.

وهي أجهزة مسؤولة عن البرامج التي تقرها الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك فان كل وكالات الأمم المتحدة تحتفظ بمركز تنسيق لشؤون المرأة لضمان إدماج اهتمامات المرأة في المجتمع.

ويعتبر عقد السبعينات هو البداية الحقيقية للانطلاقة الكبرى للمرأة على المستوى العالمي حيث تكثفت الجهود إلى إنهاء التمييز ضد المرأة واتضحت الصلة الوثيقة بين دور المرأة في الإنجاب والإنتاج من ناحية، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتعليمية من الناحية الأخرى. [34]

وبموجب القرار 1030 (د-27) الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1972 . اعتبرت سنة 1975 (سنة دولية للمرأة) وتم عقد أول مؤتمر عالمي للنساء في نفس العام 1975 في مدينة مكسيكو عاصمة المكسيك ، والذي نجح في إصدار إعلان خاص باسهام المرأة في التنمية والسلام وعبَّر عن اهتمامه بالمأزق الذي تعيشه المرأة الريفية.

وفي كوبنهاجن في الفترة من 14-30 يوليو 1980 إنعقد (المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة) والذي كانت من نتائجه الإسهام الدولي الكبير في عملية إزالة العقبات التي اعترضت تحسين حالة المرأة على الأصعدة الوطنية والاجتماعية والإقليمية والدولية. كما كانت من نتائجه اعتماد برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة والمتمثل في المساواة والتنمية والسلم. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 56135 فقرة إن سنة 1980 - وضمن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث - أكدت علي توصيات (مؤتمر كوبنهاجن العالمي) والتي تضمنت

أهمية اشتراك النساء في عملية التنمية سواء بوصفهن عناصر عاملة أو مستفيدة – وضرورة اتخاذ تدابير مناسبة من أجل إدارة تغييرات اجتماعية أو اقتصادية عميقة وإزالة الاختلالات الهيكلية التي تفاقم وتديم الأوضاع غير المواتية التي تعاني منها المرأة في المجتمع .[35]

واستكمالاً لتنظيم عقد التنمية للمرأة عقد في الفترة من 15–26 يونيو 1985 المؤتمر العالمي لاستعراض منجزات عقد التنمية للمرأة بنيروبي والذي عرف باسم (مؤتمر استراتيجية نيروبي التطلعية للمرأة (Nairobi Forward Strategy) . وقد قصد من هذا المؤتمر تقديم دليل عملي وفعال للإجراءات الدولية على أساس طويل الأجل وفي إطار الغايات والأهداف الأوسع للنظام الاقتصادي الأصيل ويتم تصميم التدابير من أجل اتخاذ إجراءات فورية على أن يتم الرصد كل خمس سنوات واعتبرت كموجهات لعملية تكيّف مستمرة مع أوضاع وطنية متنوعة ومتغيرة وأساليب وخطوط تحددها الأولويات الوطنية الشاملة التي كان ينبغي فيها أن يتبوأ إدماج المرأة في عملية التنمية مكانة رفيعة . وقد تضمنت الاستراتيجية تقرير الالتزام السياسي بإقامة أو تعديل أو توسيع أو اتخاذ قاعدة قانونية شاملة تكفل مساواة المرأة بالرجل على أساس الكرامة الإنسانية؛ وعلى الحكومات أن تتخذ الخطوات المناسبة التي تكفل تمتع الرجال والنساء بالمساواة في الحقوق والفرص والمسؤوليات ؛ وأن تكفل للمرأة والرجل المساواة أمام القانون؛ وتشجيع التغيير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح للمرأة التمتع بالمساواة الكاملة؛ وتوفير تسهيلات من أجل المساواة في الفرص التعليمية والتدريب والخدمات الصحية والمساواة في شروط وفرص العمل. كما شملت استراتيجيات للتنمية والسلم.[36]

وفي إطار الأمم المتحدة أصدرت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان قرارها رقم 4/1992 بتاريخ 1992/8/15 والذي أكدت فيه أن (حقوق المرأة) معترف بها بوصفها من حقوق الإنسان وبالتالي غير قابلة للتصرف أو التجزئة) وتم إدماج حقوق المرأة في آليات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

وفي عام 1990 انعقد (المؤتمر الدولي للأطفال) بنيويورك والذي خرج بإعلان دولي حول حماية وتنمية الطفل، والذي نادى بضرورة تعزيز دور المرأة بصورة عامة ومساواتها بالرجل في كل الحقوق، وأن الأطفال الإناث يجب معاملتهن بالتساوي بالطفل الذكر منذ الميلاد وأن تتمتع الطفلة بعناية صحية وتعليمية وغذائية وبقية الخدمات مثلما يتمتع بها الأطفال الذكور.

وفي عام 1992 انعقد (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة) في ريودي جانيرو والذي أكد على أهمية توفير الحماية والبيئة والمرأة والتي تشكل نسبة كبيرة وسط المنتجين الزراعيين والعاملين في توفير المياه لأسرهن . ودعا المؤتمر لإشراك المرأة في عملية حماية الموارد الطبيعية خاصة في المناطق الريفية. وفي عام 1993 انعقد (المؤتمر الدولي حول حقوق الإنسان) في فيينا والذي أكد علي أن حقوق الإنسان هي عالمية (Universal) وغير قابلة للتجزئة وأن حقوق المرأة واحدة ومتكاملة وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وأكد أن العنف ضد المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان .

وفي عام 1994 عقد (مؤتمر دولي حول السكان والتنمية) في القاهرة والذي أثار ضجة كبيرة بسبب أن جدول أعماله تضمن بنداً خاصاً بمناقشة موضوع تحديد النسل ، وهو موضوع اعترضت عليه الدول الإسلامية بل وبعضها – مثل السودان – قاطع حضوره. وفي مارس 1995 عُقِد (مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية) في كوبنهاجن والذي حاول لفت انتباه العالم لدور المرأة في التنمية وعبر عن قلقه حول وضع المرأة وما تعانيه من تمييز.[37]

وفي سبتمبر 1995 انعقد (المؤتمر الدولي الرابع للمرأة) في بكين عاصمة الصين وكان ضمن أهدافه الرئية تقويم (مؤتمر نيروبي لاستراتيجية المرأة) والذي خطط لدعم وتطور وتنمية المرأة حتى القرن الحادي والعشرين . ولقد كانت محاور اهتمام مؤتمر بكين:-[38]

1- مشكلة الفقر المتزايدة والضاغطة على المرأة.
2- عدم مساواة المرأة في فرص الحصول علي التعليم والتدريب على جميع المستويات .
3- عدم المساواة في مجال العناية الصحية والخدمات الأخرى.
4- كل أنواع العنف ضد المرأة
5- آثار اضطهاد المرأة خاصة التي تعيش بلادها تحت استعمار أجنبي أو هيمنة خارجية .
6- عدم المساواة بين الرجل والمرأة في السلطة وصنع السياسات واتخاذ القرارات .
7- القيود الموضوعة على المرأة وتضييق اسهامها في العملية الاقتصادية والإنتاجية.
8- ضعف آليات تنمية المرأة في كل المستويات
9- تنمية وحماية حقوق المرأة .

10- المرأة والإعلام

11-المرأة والبيئة

وفي هذا الملتقى النسائي الدولي التقى عالمان، عالم غني (الشمال) ، تقوده أوروبا وعالم فقير (الجنوب) تقوده الديانات الإسلامية والمسيحية وغيرها .. والتي حاولت الدفاع عن قيم مجتمعاتها ضد قيم الغرب اللادينية واللاأخلاقية . وقد انتقدت وفود دول الجنوب المتدين دعاوى ومطالبة الغرب (بمنح المرأة حريتها في تكوين علاقاتها الجنسية) ونادى المؤتمر (بمساواة المرأة بالرجل في كل المجالات واعتبرت تلك المساواة ضرورة أساسية ومسبقة لأي مجمتع مستقر وعادل ومتطور) وهذا يعني – ضمناً – تقديم المساعدة للدول الفقيرة إذا ما التزمت بأجندة الدول الغنية في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان كما يراها ويؤمن بها الغرب.

ووسط خلافات حادة بين الوفود الغربية والإسلامية صدرت الوثيقة الختامية للمؤتمر " وقد تضمنت الوثيقة فقرات عديدة وبنود كثيرة مخالفة للشريعة الإسلامية . وعلى الرغم من المعارضة القوية التي بذلتها الوفود الإسلامية والعالمية لحذف هذه البنود، إلا أن وفود الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي نجحت في تحريرها بعد تعديلات لفظية قليلة مع بقاء المضامين كما هي."[39] ولم تسفر ضغوط الوفود الإسلامية عن تغيير نمط المساواة في توزيع الميراث (Equality) إلى "العدل" بحيث تبدو فقرة الإرث متحفظة على حرمان الإناث من الميراث وليس إعطائهن نصف إرث الذكور. وعلى جانب آخر تشددت وفود الجنوب الأفريقي إزاء هذه الفقرة لأن الأنثى هناك لا حق لها في الميراث!! وقد نجحت الضغوط الغربية والأمريكية في تمرير البند الخاص (بإقرار تعدد أشكال الأسر وعدم الاختصار على الشكل التقليدي المكون من رجل وإمرأة وأطفال؛ بل يمكن أن تتكون الأسرة بزواج رجل من رجل وأنثى من أنثى... الخ). وهذا البند يقر بصورة مباشرة وصريحة الشذوذ وحق المرأة في اختيار أسلوب الإنجاب الملائم سواء بالتلقيح الصناعي أو تأجير الأرحام وغير ذلك من الأساليب بحيث لا يكون الزواج هو الوسيلة الوحيدة لإنجاب الأطفال .

وعقب إعلان إجازة الوثيقة لقيت الوثيقة ردود فعل عنيفة وانتقادات حادة من عديد من الدول والجماعات الإسلامية والكُتاب والمفكرين. (وقد لاحظ بعضهم أن جميع المؤتمرات العالمية للمرأة تضرب على وتر المساواة التي وصلت في (وثيقة بكين) إلى

حد موغل في الشطط إذ تلح الوثيقة على فكرة "النوع" (Gender) بدلاً عن "الجنس" (Sex) بما ينطوي عليه حق المرأة في أن تتساوى مع الرجل مع نوعه ولا تكون نوعاً منفصلاً – أي لا تستسلم لما فرضته عليها الطبيعة بيولوجياً وتختار الجنس الذي تحب أن تُعامل على أساسه).[40] والمقصود بالجندر (النوع الاجتماعي) هو الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار تُكتَسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبياناً شاسعاً من ثقافة إلى أخرى. ويشير هذا المصطلح إلى الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل. ويرجع إلى أسلوب تنظيم المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة. وينطوي المفهوم على المساواة بين النوع (gender equality). ويعني ألا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد العائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، وذلك حسب مؤشرات خاصة توجد المساواة بين النوع. إضافة إلى أنه يعني أيضاً المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع.[41]

وتعتبر وثيق (مؤتمر بكين)) امتدادا ((لوثيقة المؤتمر العالمي للسكان والتنمية)) الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 1994 وهي الوثيقة التي لقيت ردود فعل رافضة من الجانب الإسلامي والمسيحي وأكدت بنودها " أن المفهوم العالمي للتنمية الذي تروجه الأمم المتحدة يرادف بينها وبين تحديد النسل والإجهاض ونشر مفاهيم الصحة الإنجابية والمسمى الذي تستتر وراءه أفكار الوثيقة المشبوهة".[42]

ودونما حياء أو احترام للعقائد السماوية طالب واضعو (وثيقة مؤتمر بكين) التغيير الجذري في العلاقة بين الرجل والمرأة وتقسيم الوظائف بينهما بالتساوي بما في ذلك حق الرجال في (إجازة والدية Parental Leave) كالنساء والمساواة بينهما في الميراث مع تغيير القانون الذي يقف دون ذلك أياً كان مصدره.

استنكر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في بيان له (سبتمبر 1995) هذا المؤتمر وما خرج به من وثيقة فاضحة حيث قال البيان معلقاً على الوثيقة (إن الإسلام لا يعرف ما يُسمى بمشكلة المرأة فهي من إفراز حضارة غريبة عنه تقوم على الاستغلال والتفرقة ولا تتوافق مع وثيقة الإسلام من خلق الرجل والمرأة من نفس واحدة مع المساواة بينهما في الحقوق والواجبات).

أما في مجال العلاقات الجنسية فقد أعطى (مؤتمر بكين) المرأة والمراهقة الحق والحرية (في أن تختار من تريد أن تمارس الجنس معه – رجلاً كان أو إمرأة – وأن على

الدولة والمؤسسات الحكومية أن تسمح بذلك ، فالدعارة – في نظر واضعي الوثيقة – ليست خطأ إلا في حالة فرضها على المرأة !!).

وتحت عنوان " رؤية إسلامية إلى نساء العالم " نشرت مجلة قضايا دولية – الأسبوعية السياسية – في عددها رقم 300 بتاريخ 1995/10/2 (والخاص بمؤتمر المرأة الدولي الرابع في بكين) نشرت مقالاً مشتركاً موقعاً بأسماء ستة من المفكرين الإسلاميين هم:– الشيخ محمد الغزالي، د. يوسف القرضاوي، د. محمد عمارة، د.محمد سليم العوا، الأستاذ فهمي هويدي والأستاذ عبد الحليم أبو شقة، وجهوا فيه نداءً للمرأة المسلمة في العالم (لتفويت الفرصة على هذه الوثيقة التي تحاول تشويه الإسلام وتدمير الأسرة ونشر الإباحية والفجور والفساد .. وقد وصفوا المؤتمر بأنه جاهلية جديدة تزعم بأنها تسعى لتحرير المرأة . بينما هي في واقع الأمر تحط من كرامتها وتسلبها حرية الاختيار لتفرض عليها قيماً وطريقة حياة تهدر إنسانيتها وتجمد شخصيتها . وأشاروا إلى أن الإسلام سوّىَ بين الرجل والمرأة مساواة حقيقية حتى بدءاً بالخطاب القرآني فجعله موجهاً إلى الرجل والمرأة جميعا في قوله ((يا أيها الناس)) و ((يا أيها الذين آمنوا)) و ((يا بني آدم)) وأشاروا إلى مختلف الجوانب التي سوَّى فيها الإسلام المرأة بالرجل في المسؤولية الإنسانية والمسؤولية الدستورية والقانونية والجنائية والسياسية وفي حق التملك والأحقية بالإرث والعمل المهني وحق طلب العلم .. مستدلين في كل ذلك بآيات وأحاديث . ونبهوا إلى أن "المساواة " في نظر الإسلام لا تعني (التماثل) أو (التطابق)؛ فأين التماثل والتطابق إذا كانت المرأة تحمل والرجل لا يحمل ؟ والمرأة تُرضِع والرجل لا يُرضِع ؟ أو ليس إذا سوينا بين المرأة والرجل في وجوب أن تعمل نكون قد ظلمنا المرأة وأجبرناها على أن تؤدي عملين كبيرين في آن واحد؟ أما نكون بذلك قد حرمناها حق الاختيار الذي أبحناه للرجل؟[43]

وخلاصة القول إن الغرب وبإدماجه لمثل هذه الوثائق والتوصيات في حقوق الإنسان إنما يجعل الانحلال حقاً من حقوق الإنسان وبالتالي حقاً من حقوق المرأة فالغرب يريد من وراء ذلك تدمير مفهوم الأسرة . إذ يعتبرها من العوائق التي تعوق انطلاقة المرأة . فهل في ذلك خير للمرأة ؟ لقد أظهر مؤتمر بكين الصحوة الإسلامية التي حدثت في بعض الدول حيث تصدت النساء المسلمات للأفكار التي تدعو للتفكك الأسرى والإباحية والإجهاض وخصصت النساء المسلمات – على هامش المؤتمر – جلسات ناقشن فيها قضايا المرأة المسلمة والأصولية . نادت بنازير علي بوتوى، رئيسة وزراء الباكستان (آنذاك) في الكلمة

التي ألقتها في المؤتمر، بضرورة إزالة الشبهات التي ألصقها بعضهم كيداً بالإسلام. ودللت علي ذلك بأن العالم الإسلامي انتخب نساء رئيسات ووزراء ، بجانب مشاركة المرأة العاملة في كافة أوجه الحياة. ونحن دليلنا على تقدير الإسلام للمرأة الاستقرار الذي تعيشه الأسرة المسلمة وندرة مظاهر الانحلال وسط شاباتنا وشبابنا. [44]

وبعد .. هذا هو وضع المرأة في العالم (غير الإسلامي)، وتلك هي تشريعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها المختلفة لحماية المرأة ومحاولة مساواتها بالرجل والتي تصب بطريق غير مباشر في مستنقع الإباحية والانسلاخ عن القيم والأخلاق.

وفي الغرب – منذ القرن السابع عشر وما بعده ، اقترنت النهضة العلمية والفلسفية بتحولات اجتماعية. وفي جميع هذه التحولات في الغرب كان المحور الأساسي هو "التحرر والمساواة" ولكن لم تجن المرأة من تلك النهضات إلا هذه الشعارات التي أفرغتها الحضارة الغربية من مضمونها الحقيقي. ويلاحظ بعض الكتاب أن هذه النهضة الغربية تمت بسرعة كبيرة، لذلك فإنها في الوقت الذي أنقذت فيه المرأة من جملة تعاسات أضافت تعاسات جديدة لها وللمجتمع البشري، حيث كانت المرأة الغربية حتى أوائل القرن العشرين محرومة من أبسط الحقوق. [45]

إن المرأة في العالم الإسلامي لا تعاني مثلما تعانيه المرأة في كثير من أنحاء العالم خاصة الغربي والمتقدم تكنولوجياً . وقد سئمت المرأة من وضعها في الحضارة الغربية ولكن من المفارقات أن نجد بعض النساء في العالم العربي والإسلامي يطالبن بتحرير المرأة وينظرن للمرأة في الغرب كنموذج ويتطلعن للاحتذاء به على حين نجد بعض أهل الغرب أنفسهم يستغرب كيف تقلد المرأة العربية نساء الغرب؟

وهذه هيلسيان ستاتسبري، صحفية أمريكية كانت في الخامسة والخمسين من العمر – كاتبة في صحف أمريكية عديدة – قد قامت بزيارة للقاهرة لعدة أسابيع في الستينات في رحلة دراسية لبحث مشاكل الشباب والأسرة في المجتمع العربي، عندما عادت كتبت تقول: "إن المجتمع العربي كامل وسليم ومن الخليق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليده التي تقيد الفتاة والشباب في حدود المعقول وتمنع الإباحية التي تهدد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا لذلك فان هذه القيود التي يفرضها المجتمع العربي على الفتاة تحت سن العشرين هي قيود صالحة ونافعة لهذا أنصح بأن تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقكم امنعوا الاختلاط قبل

سن العشرين، فقد عانينا منه في أمريكا الكثير. إن الحرية والاختلاط والإباحية في المجتمع الأمريكي قد هددت الأسرة وزلزلت القيم والأخلاق". [46]

إذاً فقد (شهد شاهد من أهلها) إذ أن هذه الكلمات تمثل اعترافاً صريحا ورؤية نابعة من داخل المجتمع الغربي. وهي أصدق تعبير عما وصل عليه الحال في الحضارة الغربية مقارنة بحال المجتمع المسلم حيث نجد مثل هذه الأصوات العاقلة تطالب المرأة الشرقية – وخاصة المرأة العربية المسلمة – المحافظة على قيمها وتقاليدها لأنها هي المثال والنموذج في مجتمع العفة والفضيلة.

يمكن القول أن جهود الأمم المتحدة في إنقاذ وضع المرأة من خلال مؤتمراتها المتعددة تعد محاولة لتقنين الإباحية السائدة في المجتمعات الغربية مما قد يؤدي إلى إلغاء دور الأسرة وهي بذلك، تمثل تياراً مضاداً بثورة الإسلام التي تقوم على تكريم المرأة، وتجدر الإشارة إلى أننا نجد في المجتمعات المسلمة التي تلتزم بتعاليم الإسلام (لا التقاليد والعادات) إن المرأة لا تعاني مطلقاً من مجمل ما أوردته بحوث ونشرات ووثائق الأمم المتحدة.

فالمرأة في المجتمع المسلم لا تعاني مما تعاني منه المرأة في أنحاء كثيرة من العالم: فهي تحت كفالة الرجل، وهو المسئول عنها . كما أن المجتمع المسلم يسوده التكافل الاجتماعي إضافة إلى أن بعض الدول الإسلامية (مثل ما عندنا في السودان) قامت بتفعيل المؤسسات الإسلامية لمحاربة العوز وتخفيف المعاناة الناتجة عن الفقر. ومن هذه المؤسسات هنالك (ديوان الزكاة) وكذلك تبنت مؤسسات إسلامية أخرى (صندوق التكافل الاجتماعي) و (صندوق دعم تطبيق الشريعة الإسلامية)؛ إضافة إلى بعض الصناديق والمؤسسات الخيرية والعديد من الجمعيات الخيرية الأخرى مثل (جمعية الإصلاح والمساواة) و (ومنظمة البر الدولية) وغير ذلك . وإذا كانت هنالك معاناة تعيشها المرأة في السودان فهي ليست معاناتها وحدها فهي جزء من معاناة الرجل – أي معاناة المجتمع – بسبب مشكلات الفقر والتخلف والجهل .

إن بتطبيقنا للتعاليم والمبادئ والقيم الإسلامية يمكن أن يتحقق تكريم المرأة وتوفير الحماية الكاملة لها. ذلك لأن الإسلام حث على حسن معاملة المرأة ومنحها من الحقوق والواجبات بقدر ما للرجل ، وجعلها حيال المسئولية والتكليف في الشأن العام متساوية مع الرجل وستحاسب يوم القيامة مثله دون تمييز أو تفضيل . ولم يجعل الإسلام مجالا للتفاضل أو التمايز إلا في إطار الأدوار الطبيعية التي أهّل الله تعالى كل من الرجل

والمرأة لأدائها، في إطار الأسرة الإنسانية حيث اختصت المرأة بالإنجاب والتربية والرجل بمهمة الرعاية والكسب والإنفاق وهي قسمة عادلة ألغت عبءً ثقيلاً عن كاهل المرأة مراعاة لاحتمالها أثقل الأعباء وهي الإنجاب والتربية.

المبحث الرابع:

وضع المرأة في الإسلام :-

عندما جاء الإسلام رفع من قيمة المرأة وصحح تلك الآراء التي كانت تسخر من المرأة وتحط من قدرها وتعتبرها رجساً من عمل الشيطان ، وأوجب الإسلام تعليمها كما أوجب تعليم الذكور ، كما أعطاها حق الإرث "تستحقه كزوجة للمورث أو أم أو بنت صغيرة أو كبيرة، بعد أن كانت محرومة من حق الميراث وأكد الإسلام إنسانية المرأة بشكل كامل. غير أن الإسلام لم يسمح للمرأة بتولي رئاسة الدولة لأنها عاطفية ورئاسة الدولة تحتاج إلى قوة الأعصاب وتغليب العقل ولا سيما أثناء الحروب." [47]

ولكن في غير ذلك جعل الإسلام الرجل والمرأة شريكين في تحمل أعباء أعظم المسؤوليات في الحياة الإسلامية يقول تعالى ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله)). [48]

فهذه الآية تقرر مبدأين: الأول مبدأ الولاية بين المؤمنين والمؤمنات بعضهم بعضاً وهي ولاية تشمل الإخوة في الله والتعاون على الخير أما المبدأ الثاني فهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو واجب يشمل كل ضروب الإصلاح في كل نواحي الحياة، والمرأة في ذلك كالرجل . وقد سبق الإسلام في ذلك كل الدساتير التي تنادي بحقوق الإنسان والمساواة والحريات العامة وتدعي الحضارة المدنية والتقدم.

وأجاز الإسلام للمرأة أن تخرج من بيتها – في غير ما تبرج – لقضاء حاجة لها أو لزوجها أو لأولادها في الحقل والسوق (كما كانت تفعل ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق – رضي الله عنهما. وللمرأة أن تخرج مع الجيش لتسعف الجرحى: ((... عن الربيع بنت مسعود الأنصارية – رضي الله عنها – قالت كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقي القوم ونخدمهم، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة)).[49]

لقد أسس الإسلام مبادئ اجتماعية واقتصادية وأخلاقية جديدة وعادلة حرر فيها المرأة من قيود عبوديتها وجهالتها . وقد نزلت آيات قرآنية تدعم هذه المبادئ وتخص

المرأة بسورة مخصصة لها من بين 114 سورة في المصحف والسورة التي تحمل إسم النساء (تعالج حقوق المرأة وواجباتها وما لها وما عليها في حياتها العائلية والزوجية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وقد خاطب القرآن الكريم الرجل والمرأة معاً باعتبارها الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع ويخضعان لظروف وشروط اجتماعية واقتصادية واحدة ومصير واحد. [50]

من هذه المقدمات نستنتج أن الإسلام قد أحدث نقلة نوعية في وضع المرأة ودورها حيث انتقل بها من الوأد والسخرية والدونية إلى مركز محترم في الأسرة والمجتمع . وجعل لها قيمة ودوراً ومسؤولية وأعطاها مكانتها في إدارة أموالها وإبرام العقود (من بيع وشراء) . و زاولت المرأة في الإسلام العمل السياسي. فكانت أمهات المؤمنين يبدين آراءهن في سياسة الخلفاء الراشدين وكانت للسيدة عائشة – رضي الله عنها – آراء معروفة في سياسة الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه. ويحكي التاريخ عن أحداث كثيرة أدت فيها المرأة دوراً بارزاً بإبداء الرأي والمشاركة في الحكم في مختلف العصور في الدولة الإسلامية . ولذلك يمكن القول أن الإسلام قد جاء بثورة شاملة شملت التغيير الجذري في حياة العرب وضمن ذلك التغيير كانت النقلة والتحول الكبير في وضع المرأة. لقد عالج الإسلام ظاهرة تفضيل الذكور على الإناث وعزز إنسانية المرأة وأكد أن لها إرادة ووعياً وحرية اختيار ومسؤولية كما حررها اقتصادياً.

وعلى الرغم من أن الإسلام أعلى من شأن المرأة ووضعها في منزلة اجتماعية رفيعة ، فان وضع المرأة قد تردى عما كان عليه في العقود الأولى من الإسلام بعد أن آلت الخلافة إلى ملوك مستبدين اتخذوا الحريم في قصور الخلفاء الأمويين والعباسيين والأمراء والسلاطين. وظهرت ممارسات تعسفية ضد المرأة وامتهان لكرامتها في تناقض واضح مع روح الإسلام السمحة ورسالته الاجتماعية.[51]

هناك مزاعم كثيرة تقول: " إن الإسلام ضد المرأة، هذه المزاعم تنبع من جهل بمركز المرأة في الإسلام. بينما في الواقع نجد أن وضع المرأة في الإسلام أفضل من وضعها في اليهودية أو النصرانية من قبل . ثم أن النبي محمداً صلى الله عليه وسلم أعطى النساء حق الإرث في كل الممتلكات قبل أن تفعل ذلك الحكومة البريطانية بثلاثة عشر قرناً". [52] وحتى لا يطلق مثل هؤلاء القول على عواهنه عليهم بدراسة معاملة المجتمع الإسلامي للمرأة دراسة عميقة تنطلق من الأصول ومبادئ الدين الإسلامي. لأن ما يتخذه بعض أعداء الدين

مدخلاً لنقد الدين الإسلامي هي ممارسات خاطئة من بعض المسلمين الذين لم يطبقوا الدين الإسلامي تطبيقاً سليماً ، إضافة إلى انقسام المذاهب وتعدد الملل واختلاف الفرق الاسمية حول جدلية وضع المرأة في المجتمع ، وموقف الجماعات المختلفة تجاه الأسئلة التي تثيرها وسائل العصر ومظاهر الحداثة .

لقد اتهم الغربيون الإسلام بإهانته للمرأة وأنه دين متحيز ضد النساء ومهدر لحقوق المرأة وأن الإسلام استضعف المرأة ، " فهل في كتاب الله تعالى وفي سنة رسوله صلي الله عليه وسلم ما يبعث على التهمة ؟؟ القرآن بين أيدينا لم يتغير منه حرف ، وهو يقر بأن الإنسانية تطير بجانحين ، الرجل والمرأة معاً. وان انكسار أحد الجناحين يعني التوقف والهبوط!.[53] إن الإسلام جاء بدستور أساسي وثابت في أصوله متجدد في تفاصيله وتفاسيره ليناسب كل العصور والظروف. هذا الدستور هو القرآن الكريم. إن طريقة تفسيرنا للقرآن – وتعاملنا مع مقتضيات العصر وفق تعاليمه – هو الذي يحدد مدى استيعابنا وتنزيلنا لهذه التعاليم القرآنية على واقعنا. وأن القصور في هذا الجانب هو الذي يبعدنا عن الأصول من ناحية ويترك المجال للحاقدين لنشر سمومهم وتشويه صورة الإسلام في عقول الغافلين خاصة فيما يتصل بقضايا المرأة. فالفهم الصحيح والتطبيق الصحيح للإسلام هو خط الدفاع الأول للمجتمع المسلم في مواجهة تحديات الغرب في الخارج والعلمانيين في الداخل. ورغم محاولات التشويه والتشويش من هؤلاء وأولئك فإن الإسلام ما زال يكسب المزيد من المعتنقين والانتشار وسط المجتمع الغربي. ففي إحدى حلقات برنامج (للنساء فقط) في قناة الجزيرة القطرية (الدوحة) – وهي حلقة تم بثها من واشنطون – أشارت إلى أن هناك حوالي 50 ألف أمريكي يدخلون الإسلام سنوياً (في الولايات المتحدة الأمريكية)، 60% منهم من النساء، معظمهم من المثقفين وحملة الدرجات العليا – بعضهم يحمل درجة دكتوراة.[54]

إن الإسلام "سوَّ ى بين الرجل والمرأة في جملة الحقوق والواجبات. وإذا كانت هناك فروق معدودة فاحترامنا لأصل الفطرة الإنسانية وما يبنى عليها من تفاوت الوظائف،"[51] وإلاَّ فالأساس قوله تعالى: ((من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون)). [56] إن هناك تقاليد وعادات وبدع وضعها الناس ولم يضعها الله سبحانه وتعالى وهي التي تردت بالوضع الثقافي والاجتماعي للمرأة وأعادتها إلى ظلمات الجاهلية الأولى.

إن الإسلام أعطى للمرأة حق الصلاة في المسجد والعلم والدعوة. وفي بداية عهد الإسلام حضرت المرأة بيعة العقبة وبايعت على الموت تحت الشجرة بينما تأتي فئة من يتصايحون بأن صوت المرأة عورة ... حتى جعلوا المرأة رهينة محبسين من الجهل والقهر وجعل الأمة كلها تترنح تحت وطأة التخلف الثقافي والسياسي في عصر الذرة والفضاء ".[57]

إن الإسلام كرم المرأة ولم يظلمها ولكن ظلمها من أساءوا فهم الإسلام وأخطأوا في تطبيقه . فالإسلام أعطى المرأة حق العمل والميراث والتملك وحق اختيار الزوج وحق الطلاق إذا لم يقم الزوج بواجباته نحوها. وإن الذي يتدبر القرآن الكريم يحس المساواة العامة في الإنسانية بين الذكور والإناث. "وأنه إذا أعطى الرجل حقاً أكثر فلقاء واجب أثقل، لا لتفضيل عارض. وقوامة الرجل في البيت لا تعني إهدار المساواة الأصلية وأن التنظيم الاجتماعي له مقتضياته الطبيعية".[58]

إن المساواة المقصودة في الإسلام ليست مساواة مطلقة وإنما مساواة تنطوي على عدالة بحيث أعطى الإسلام للمرأة الحق في أن تؤدي وظائف تناسب طبيعتها. لأننا إذا أوجبنا علي المرأة أن تعمل كل الأعمال الشاقة التي يقوم بها الرجل فإن ذلك ظلم لها لأن ذلك ضد أنوثتها وطبيعتها الرقيقة. وقد أثبتت التجارب في العصر الحديث صحة ما ذهب إليه الإسلام في هذا الصدد.

ففي دراسة نشرتها صحيفة "الهيرالد تريبيون " الدولية في عددها رقم32650 بتاريخ 16 فبراير 1988 قامت الدكتورة روز فريش أستاذة الصحة العامة بجامعة هارفارد بدراسة أجرتها على 5398 امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 21–80 عاماً وخلصت من دراستها إلي النتائج التالية: [59]

1- تصاب اللاعبات الرياضيات النشيطات باضطراب في الدورة الطمثية ، ويُصبحن غير مُخْصبات ما دِمْنَ يقُمْنَ بالممارسة الرياضية وتعود الخصوبة إلى وضعها الطبيعي بالتوقف عن الممارسة الرياضية . كما أنَّ التمارين الرياضية الشاقة تضر بالجهاز التناسلي للمرأة .
2- أظهرت الدراسة أن 2622 امرأة ممن كُنَّ يُمارِسْنَ الألعاب الرياضية قد بدت عليهن أعراض سرطان الثدِي، أو الداء السكري أو سرطان الجهاز التناسلي، في مقابل القسم الآخر من النساء وعددهن (2776) اللواتي لم تظهر عليهن هذه الأعراض.
3- إن الأعمال النشيطة الشاقة التي تمارسها المرأة تؤثر جداً في إنتاج (الإستروجينات) التي تتحكم في الإنجاب لدى المرأة .
4- أشارت هذه الدراسة – مع أخرى مماثلة أجرتها جامعة كندية – إلى أن النساء اللواتي يُمارسن الأعمال المجهدة يُصَبْنَ باضطراب الإخصاب حتى لو استمر الطمث لديهن على وضعه المنتظم.

من هذه التجارب والاستقراءات الأفضل للمرأة أن تقف عند حدودها الفطرية وألا تطلب المساواة المطلقة مع الرجال. وهذا يعكس حكمة الإسلام وينطوي على تكريمه لها بالمحافظة على طبيعتها وتكوينها البيولوجي.

إذاً فقد أعطى الإسلام المرأة حقوقها بما يحفظ كرامتها ويحافظ على توازن شخصيتها دون إخلال بتركيبتها البيولوجية ورسالتها الأساسية في الإنجاب والتربية. من خلال أداء هذا الدور الرسالي الهام في الأسرة تستطيع أن تسهم في بناء مجتمع معافى من أمراض العصر التي أدت إلى تفكك الأسر وانهيار النظام الاجتماعي في الغرب.

خاتمة:

إن المرأة من المنظور الاجتماعي تمثل العمود الفقري فى تشكيل أخلاق الشعوب والمحافظة عليها. فهى الأكثر حيوية فى التغيير الاجتماعي من الرجل خاصة فى الدول العربية والإسلامية حيث نجد أن البنية الاجتماعية بنية جماعية أسرية فى حين أنها فردية نقابية فى الدول الصناعية.

فى القرن العشرين انتفضت المرأة فى كل مكان وشاركت فى عمليات التغيير والتنمية. غير أن الإطار الاجتماعي والديني للمجتمع ينبغي أن يشكل المرجعية الأساسية فى تقييمنا لمدى نجاح أو فشل (انحراف) ثورة المرأة. ففي المجتمعات الغربية نجحت المرأة فى الحصول على جزءٍ كبيرٍ من حقوقها وشاركتْ فى العمل العام بكل أنواعه بما فيه العسكرى. لكن بحسابات الدين والقيم وكرامة المرأة نجد أنها قد خسرت الكثير من القيم الجوهرية الخاصة بالمرأة كإنسان. وبنظرة موضوعية للمردود النهائي لثورة المرأة فى الغرب نجد أنها قد كسبت مادياً ولكنها خسرت معنوياً وروحياً. وأن الحضارة الغربية واقتصاد السوق والنظرة التجارية المطلقة للمرأة أدت إلى تشييئ المرأة .

يرى هذا المقال أن المرأة فى العالم الثالث والعالم العربي والإسلامي يمكن أن تستفيد من ديناميات هذه الثورة النسائية من حيث اسهام المرأة فى حركة المجتمع. ولكن يجب ضبط مسار هذا التفاعل النسائي الثوري وتأثيرها فى سياق الدين وقيم المجتمع الإسلامي. وبدون هذا التأطير القيمي أو التوجيه الانضباطي تصبح (ثورة النساء) – بذات الشاكلة فى الغرب – ثورة منفلتة ومنحرفة.

ويجب أن نضع في الاعتبار أن المرأة المسلمة يمكن أن تستمد مرجعية نهضتها من ثورة الإسلام وأن تستلهم ضوابط الثورة والتغيير من الكتاب والسُّنةَّ مستصحبة فى ذلك تجربة الدولة الإسلامية الأولى.

خلاصة القول أن المساواة في نظر الإسلام لا تعني "التماثل" أو "التطابق" بل يرى الإسلام أن من الظلم والتعسف وخرق المساواة أن يُعتبر الجنسان متماثلين متطابقين.

يوصي المقال بضرورة معالجة القصور الداخلي الخاص بوضع المرأة في المجتمع المسلمة وتخصحيح هذا الوضع بما يتسق مع ما أكرمه بها الإسلام. ومن ذلك يجب كشف الظلم الواقع على المرأة لأن ذلك يساعد في تفهم حجم المشكلة وإعادة النظر في وسائل التربية لتجنب التفريق بين الجنسين على أسس من الجاهلية.

كما ينبغي تربية أبنائنا من الجنسين بطريقة تتيح للطرفين التعرف على حقوقهما الإنسانية المتساوية وواجباتهما الاجتماعية المتمايزة في ظل الشرع الحنيف.

يجب أن يتوقف العنف الجسدي وسوء المعاملة المعنوية (لأن الدين المعاملة) وأن تتوقف الإهانات لبناتنا ونسائنا.

على وسائل الإعلام في المجتمع المسلم توجيه الناس إلى هذه الحقائق وتوعيتهم بتشريع الإسلام في مجال الأسرة المسلمة. فمثلاً على وسائل الإعلام التوعية بأن الطلاق حل إسلامي لا ينتقص من مكانة المرأة ولا يحرمها من حقوقها. وأن في تعدد الزوجات حل إسلامي يمنع الفساد ويقلل من الانحراف لأنه يقلل من العنوسة المتصاعدة في العالم العربي الإسلامي.

يجب أن نخرج من دائرة الحديث عن حقوق المرأة في الإسلام إلى الحديث عن إجراءات كفالة تطبيق تلك الحقوق في المجتمع الإسلامي المعاصر.

إن التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي من الغرب في مجال المرأة ليست تخص الجانب الاجتماعي أو المجتمع بل أيضاً تمس الدولة الإسلامية المعاصرة والنخبة والعلماء والنظام السياسي الحاكم. ينبغي على قادة الدول الإسلامية الانتباه لهذا التحدي الذي يشكل أخطر التحديات التي تواجه الدول الإسلامية المعاصرة خاصة في ظل النظام العالمي الجديد الذي أصبح أكثر تهديدا للعالم الإسلام والعولمة التي أصبحت تهدد العالم الإسلامي بوسائل جديدة ومداخل اجتماعية/ثقافية للقضاء على بنية المجتمع وعلى أركان الدولة الإسلامية وهويتها الإسلامية.

الهوامش

1- إبراهيم سينين وآخرون. النظم الإسلامي، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ،1989، ص 93.

2- المصدر نفسه، ص 93.

3- المصدر نفسه، ص 94.
4- سورة التكوير ، الآيات 8 ، 9.
5- سورة النحل ، الآيات ، 58 ، 59.
6- محمد الغزالي ، قضايا المرأة : بين التقاليد الراكدة والوافدة ، القاهرة : دار الشروق، 1990، ص 34.
7- فرج الله صالح ، الأمومة والأسرة عند عرب الجاهلية القدماء ، مجلة دراسات عربية ، العدد 11، بيروت ، 1980، ص 11.
8- إبراهيم الحيدري ، " مكانة المرأة الإجتماعية بين الجاهلية والإسلام " ، مجلة النور ، العدد 54 ، نوفمبر 1995، ص 28.
9- أسماء أبو بكر، " زوجة واحدة هل تكفي ؟ ! " تعدد الزوجات: محاولة للفهم الصحيح . القاهرة : مكتبة التراث الإسلامي ، 1992، ص 5.
10- سورة التوبة، الآية (71)
11- سورة النساء، الآية، 129.
12- أسماء أبو بكر ، المصدر السابق ، ص 6 .
13- المصدر نفسه، ص 26 .
14- د. نوال السعداوي، الوجه العاري للمرأة العربية، في: عبده مختار، المرأة في عالم متغير – مع إشارة للتجربة السودانية، الخرطوم، دار الشريعة للطباعة والنشر، 1999، ص 35.
15- السيد سابق، فقه السنة، المجلد الثاني. جدة: مكتبة الخدمات الحديثة، 1986، ص 344.
16- سورة النساء، الآية 34.
17- عبد المنعم حسن، المرأة المسلمة بين الافتراء والانصاف، مجلة العالم، العدد 534، سبتمبر 1995 ، ص 25.
18- السيد سابق، مصدر سابق، ص 103.
19- مجلة العالم، المصدر السابق، ص 26.
20- المصدر نفسه، ص 36.
21- المصدر نفسه.
22- مجلة النور، المصدر السابق، ص 29.
23- المصدر نفسه، ص 57 .
24- مجلة البيان، العدد 94 ، نوفمبر 1995 ، لندن ، ص 49 .
25- أسماء بنت أبو بكر ، مصدر سبقت الإشارة إليه ، ص 36.
26- سعد الدين صالح ، أحذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام ، ص 221 ، (في : أسماء أبو بكر ، المصدر السابق) ، ص 14 .
27- محمد الغزالي الغزالي، المصدر السابق، ص 21. وأنظر أيضاً: عبده مختار، المرأة في عالم متغير، المصدر السبق، ص 32.

28- The Vienna Declaration and Programme of Action (Part 1, paragraph 18). Adopted by the World Conference on Human Rights. Vienna. 25 June 1993, part 1, Chapter (3), P.1.
29- المصدر نفسه، ص 19 .
30- عصام عبد الكريم، "مؤتمر المرأة العالمي لصالح من ؟"، مجلة قضايا دولية، العدد 199، السنة السادسة، 25 سبتمبر 1995 ، ص 81.
31- المصدر نفسه، ص 11.
32- بدرية سليمان عباس، " التجربة السياسية للمرأة السودانية " ، (ورقة مقدمة لورشة عمل في إطار التحضير لمؤتمر المرأة الدولي الرابع ببكين (الصين) ، 1995 ، ص 5.
33- المصدر نفسه.
34- المصدر نفسه، ص 6.
35- للمزيد من التفصيل حول استراتيجية المرأة أنظر: بدرية سليمان، المصدر السابق، ص 15.
36- تقارير وتغطية خاصة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين (الصين) أكتوبر 1995، مجلة قضايا دولية، باكستان، أكتوبر 1995، ص 6.
37- المصدر نفسه.
38- المصدر نفسه.
39- كوثر الخولي، أسلمة الجندر: مطلب للحركة النسائية العربية، إسلام أون لاين نيت، 2005/5/19
40- المصدر نفسه.
41- قضايا دولية، المصدر السابق، ص 10.
42- المصدر نفسه.
43- المصدر نفسه.
44- المصدر نفسه.
45- آية الله مرتضى المطهري، نظام حقوق المرأة في الإسلام، طهران (د.ن) ، 1985 ، ص 6-7 .
46- سيد سابق، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص 353.
47- عبد الحميد متولي، نظام الحكم في الإسلام (مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة) ، ط 3 ، الإسكندرية منشأة المعارف ، ص 416.
48- سورة التوبة ، الآية 71.
49- إبراهيم الحيدري: مكانة المرأة الاجتماعية بين الجاهلية والإسلام في مجلة النور، العدد 54 ، نوفمبر 1995 ، ص 28.
50- محمد الغزالي ، مصدر سبقت الإشارة إلية ، ص 6.
52- المصدر نفسه ، ص 28.
51- المصدر نفسه ص 15 .

53- المصدر نفسه .

54- برنامج "للنساء فقط"، قناة الجزيرة القطرية، الدوحة، 2008/11/10.

55- محمد الغزالي، المصدر السابق، ص 15.

56- سورة النحل، الآية 97.

57- محمد الغزالى، المصدر السابق، ص 35.

58- المصدر نفسه، ص 35.

59- المصدر نفسه، ص 39 - 40.